بسم الله الرحمن الرحيم

كلية الآداب

قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية

الإسلاميون والوصول إلى السلطة في تونس 2011

تحت إشراف:

د. جمال الشلبي

إعداد الطالب:

صالح النفيعي

(2011)

المقدمة

أهمية البحث:

يدرس البحث الحركة الإسلامية في تونس متمثلة بحركة النهضة ونشأتها وتاريخها والمراحل التي مرت بها , ووصولها إلى السلطة في تونس عقب الثورة التونسية "ثورة الياسمين",بعد فوزهم في إنتخابات المجلس التأسيسي . وقدرت الحركة على بناء الدولة التونسية الديمقراطية التعددية , وآثر الثورة على الإسلاميين في تونس بعد أن عانو لسنين طوال من العزل للحياة السياسية في ظل الأنظمة السابقة في الحكم لتونس, وابرز التحديات التي تواجههم في بناء الدولة الجديدة.

أسئلة البحث:

- **ما هو حزب حركة النهضة؟**
- **ماهي طبيعة الرؤيا الفكرية للحركة؟**
- **ماهي ابرز المراحل التي مرت بها الحركة في تاريخ عملها السياسي ؟**
- **ماهي أبرز التحديات التي تواجه الحركة الإسلامية في تونس ؟**
- **وما مدى قدرت الإسلامين على بناء الدولة بعد وصولهم للسلطة؟**

مفاهيم البحث:

الحركات السياسية الإسلامية والبلوغ إلى السلطة في تونس وثورة الياسمين التي اندلعت اندلعت أحداثها في 18 ديسمبر 2010 تضامنًا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في 17 ديسمبر 2010 تعبيرًا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها من قبل الشرطية فادية حمدي (وقد توفي البوعزيزي بيوم الثلاثاء الموافق 4 يناير 2011 نتيجة الحروق في مستشفى بن عروس للحروق البليغة). وبناء الدولة القائمة على الديمقراطية والتعددية.

فرضية البحث:

حركة النهضة وثورة " الياسمين ".

الفصل الأول

تاريخ الحركة الإسلامية في تونس

القسم الأول

التعريف والنشأة

حركة النهضة : هو حزب سياسي مدني يستلهم خياراته و برامجه من مبادئ الإسلام و من الهوية العربية الإسلامية، يتبنى مشروعا تنمويّا وطنيّا جامعا يرتكز على مبادئ الحرية والديمقراطية والتنمية العادلة واحترام الهوية العربية الإسلامية.

حركة النهضة التونسية : هي حركة إسلامية وسطية ,معتدلة ومعاصرة تأسست سنة 1981: من أبرز مؤسسيها أستاذ الفلسفة راشد الغنوشي والمحامي عبد الفتاح مورو رئيسها الحالي راشد الغنوشي عضو الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين: سياسي ومفكر إسلامي تونسي, أستاذ في الفلسفة .

للحركة تاريخ كبير مع تونس ، وقع قمعها من قبل بن علي وذهب ضحيتها عشرات الآلاف من الناشطين في الحركة ، كان يرأسها الدكتور صادق شورو متحصل على دكتوراه في الكيمياء وأستاذ في كلية الطب بتونس إلى حدود اعتقاله ، لقب "بمانديلا تونس" ، قضى 20 سنة في السجن تحت حكم بن علي ترأسها أيضاً العديد من القيادات مثل حمادي الجبالي ، علي العريض، الحبيب اللوز، الحبيب المكني وغيرهم.

لا تعتبر الحركة نفسها ناطقا باسم الإسلام أو المقدّسات الدينية ولكنها تتبنى فهما وسطيا للإسلام يجعل منه مصدر إلهام ووحدة وانفتاح على الحداثة وقضايا العصر

تأسست حركة النهضة سنة 1969 تحت مسمى الجماعة الإسلامية كحركة تربوية فكرية اجتماعية ثقافية على يد ثلة من الشخصيات الوطنية في مقدمتهم الشيخ راشد الغنوشى والأستاذ عبد الفتاح مورو وبإسهام فعال من شيوخ زيتونيين أمثال الشيخ محمد صالح النيفر والشيخ عبد القادر سلامة.

عملت دعوة النهضة الإصلاحية على تجديد الوعي الديني ومقاومة الانحرافات والبدع ما جعلها نقطة جذب لقطاعات عديدة كان أهمها الشباب؛ الأمر الذي مكّنها من حضور هام في مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والتربوية

تأسست هذه الحركة في مواجهة النزعة الاستبدادية للسلطة وتعديها على ثوابت البلاد ومؤسساتها الرمزية خاصة إغلاق جامع الزيتونة ما ولد مرارة لدى الجيل الأول للاستقلال و أدى إلى موجة من الاحتجاجات في نهاية الستينات كانت الحركة إلى جانب آخرين أحد تعبيراتها فنادت باحترام الهوية العربية والإسلامية لتونس وبرفع وصاية حكم الفرد والحزب الواحد.

هذا التطور في عمل الحركة وتزايد حضورها جعلها هدفا للسلطة التي بدأت منذ أوائل السبعينات في التضييق على أنشطتها وعلى قياداتها وشن الحملات الإعلامية التشويهية.

تحولت تدريجيا مع نهاية السبعينات إلى العمل السياسي باعتباره أحد المداخل الرئيسية للإصلاح فعقدت سنة 1979 مؤتمرا أصبحت بمقتضاه حركة الاتجاه الإسلامي.

تأكد هذا التحول بإعلان تأسيس الاتجاه الإسلامي في 6 جوان 1981 كحركة سياسية ذات مرجعية إسلامية تتبنى المنهج الديمقراطي في التغيير. وجوبه هذا الإعلان وتقديم مطلب التأشيرة بالرفض وبحملة اعتقالات ومحاكمات شملت مئات من القيادات في حين واصل عدد آخر النضال تحت ستار السرية ليحفظ مسيرة الحركة وتواجدها خاصة في القطاعات الشبابية والاجتماعية والثقافية.

رغم حالة الحصار من 1981 إلى 1984 فقد فرضت الحركة نفسها رقما أساسيا في الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية ومكنها هذا الحضور المميز من التقارب والتعاون مع عدد من الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية.

مكن الإفراج عن قيادات الحركة على إثر انتفاضة "جانفي" 1984 من إعادة بناء صفوفها فأثبتت تمسكها بخيارها السلمي والعمل القانوني والمساهمة في النضال ضدّ الاستبداد ونظام الحزب الواحد.

دأبت الحركة منذ تأسيسها على تبني الإصلاح والتغيير المرتكز على بناء دولة الحريات والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وعلى إعادة الاعتبار للهوية العربية الإسلامية لتونس

قامت السلطة سنة 1987 في إطار الصراع على خلافة بورقيبة بحملة أمنية واسعة قادها بن علي كوزير للداخلية ثم كوزير أوليريحك ان نخفف من الحديث العاطفي، تعرض خلالها الآلاف من مناضلي الحركة إلى انتهاكات وتجاوزات انتهت بمحاكمات ظالمة وباستيلاء بن علي على السلطة.

تقدمت الحركة في تلك المرحلة بمطلب للاعتراف بها باسم "حركة النهضة" وشاركت في انتخابات 1989 في إطار قوائم مستقلة لدفع "مسار التغيير الديمقراطي" المعلن. إلاّ أنّ السلطة لم تتورع عن تزوير الانتخابات؛ وشنّ حملة قمعية واسعة النطاق لاستئصال الحركة في إطار خطة سميت "بخطة تجفيف منابع التدين" وأدّت إلى إقصاء آلاف المواطنين من مواقعهم في مؤسسات الدولة والمجتمع

وجدت النهضة نفسها موفى ديسمبر 1990 في مواجهة قرار غاشم بالاستئصال أعدت له السلطة كل الخطط الأمنية والمناورات والتحالفات السياسية والأدوات الإعلامية لتبدأ أبشع عمليات قمع وانتهاك لحقوق البشر عرفها تاريخ تونس

تمّ اعتقال ومحاكمة أكثر من 30 ألف مناضل واستشهاد ما يزيد عن ستين شهيدا قضوا نحبهم تحت التعذيب في مقرات الداخلية والسجون إضافة إلى آلاف من المشردين في أصقاع العالم ومئات من المرضى والمعاقين بسبب تعرضهم للتعذيب والحرمان من العلاج في السجون.

أصيبت النهضة ولم تسقط بل واصلت نضالها في الدفاع عن شعبها وحقه في الحرية والكرامة بصمود وإصرار على منهجها المدني والسلمي الذي جنب البلاد السقوط في مهاوي العنف.

عملت النهضة طيلة سنوات الجمر على الالتقاء مع الأصوات القليلة من المعارضين للاستبداد والفساد حتى أثمرت التقاء جمعها مع عدد من الأحزاب والشخصيات والهيئات في إطار هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات مقاومة للاستبداد وصياغة لأرضية مشتركة للتعايش الفكري والسياسي بين التونسيين.

كما كان لحركة النهضة إسهام مقدر طيلة عقود في مؤسسات المجتمع والعمل المدني من خلال حضور مناضليها في العمل الطلابي والنقابي والحقوقي. ودافعت بثبات عن الحرية وحقوق الجميع دون تمييز.

ساهمت الحركة من خلال أدبياتها في تطوير فكر إسلامي معاصر يدافع عن الحريات والديمقراطية والحقوق الإنسانية والعدالة الاجتماعية. وتصدّرت الدعوة إلى التعايش بين الحضارات ونشر العدالة والسلم في العالم. وقد أصبح فكر النهضة مرجعا لعدد من التجارب الرائدة في العالمين العربي والإسلامي.

تبوأت المرأة مكانة خاصة في فكر النهضة و تجربتها حيث ساندت النهضة كل التشريعات المراعية لكرامة المرأة ودورها في المجتمع ودعّمت من مشاركتها في مختلف مؤسسات الحركة ومكّنتها من أداء أدوار أساسية في الصمود و مواجهة الاستبداد.

ترسخ لدى الحركة العمل المؤسساتي وممارسة الديمقراطية لذلك حرصت رغم التضييق والحصار على عقد مؤتمراتها وانتخاب مؤسساتها الدستورية ما ضمِن وحدة صفها واستمرارها. وقد تداول على رئاستها عدد من الشخصيات.

شاركت النهضة ومنذ اللحظة الأولى في ثورة شعبنا وشبابنا التي توجت تضحيات ونضال الآلاف من التونسيين على اختلاف أجيالهم.

تحصلت النهضة على تأشيرة العمل القانوني في مارس 2011 وهي اليوم ممثلة في كل معتمديات البلاد في مكاتب منتخبة تعمل على الالتحام بهموم الناس واستعادة ثقة المواطنين في العمل السياسي والمشاركة في الشأن العام وبناء تونس المستقبل.

حرصت النهضة على تحقيق التوافق في إدارة المرحلة الانتقالية وتجاوزت بكل وطنية ضيق المصلحة الحزبية.

القسم الثاني

الرؤية الفكرية والحركة في ظل النظام العلماني

إن حركة الاتجاه الإسلامي بتونس تتخذ منطلقاً لها العقيدة الإسلامية: القاعدة المركزية في التفكير الإسلامي، التي إليها يعود تحديد المواقف والرؤى إزاء قضايا الوجود عموما والوجود الإنساني بصفة خاصة. وترى أن أي عمل تغييري نحو الأفضل، وأي منهاج للحياة، يجب أن ينبثق عن جملة تصورات واضحة لمنزلة الإنسان ووظيفته في هذا الوجود وعلاقاته ببقية عناصر الكون، لأن هذا المعنى به ترتبط كل الحياة. وانطلاقا من مبدأ التعامل الصادق والمسؤول مع ديننا الحنيف، واعتمادا على مبدأ الشمول في فهم الإسلام بشكل لا يحصره في مجال العقائد والشعائر، بل يتعداه ليشمل إلى جانب ذلك الحيز الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ولا يفوت أن الحركة لا تشير أنها تؤسس عبر هذه الأسس عقيدة جديدة ولا تصورا مقطوع الجذور، وإنما هو رصد لمنهج التقى عليه أبناء هذه الحركة، ينطلق من كتاب الله ، ويسترشد بالفكر الإسلامي عبر مساره الطويل. وتقدر الحركة أن هذه الأسس العقائدية والأصولية، حقيقة بأن تستنهض همم الكافة للتفاعل معها بكل رشد وإيجابية، وللتعامل من خلالها مع الحركة ككيان واضح الأسس محدد المعالم. وتضم هذه الأسس محورين رئيسيين:

- محور عقائدي- محور أصولي منهجي

تتبوأ العقيدة مكانة مركزية ضمن النسق الإسلامي العام، فهي الأساس الذي تنساب منه بقية التصورات والأفكار والأحكام، وعليه كلما صحت العقيدة وسلمت من الشذوذ والانحراف، كلما استقامت صور الحياة واندفعت نحو الأفضل والأكمل. ولـمّا كان للعقيدة مثل هذا الدور في حياة الإنسان وصلاح الكون، اقتضى ذلك انبناؤها على اليقين الذي لا يرتقي إليه احتمال، ولا يداخله ظن. وإن عقيدة الحركة لتستقي أركانها من القرآن الكريم والسنة المتواترة، وتستقي فروعها من ظواهر الكتاب المعضدة بما صح من أحاديث نبوية مجتمعة.

- والحركة في ظل النظام العلماني:

والحركة الإسلامية في تونس صاحبة تاريخ طويل من الصراع أمام النظام العلماني الذي تولى الحكم عقب خروج الاحتلال الفرنسي عام 1956، ومارس عليها عمليات عنيفة من (السجن والإعدام والنفي) بهدف تصفيتها أو ما أطلق عليه لاحقا سياسة "تجفيف المنابع".

وقد عانت هذه الحركة التي كانت سلمية، في أغلبها، الأمرين سواء خلال حكم الحبيب بورقيبة الذي انتهج علمانية متطرفة، وعادى الأحكام الإسلامية، وتوسع في صلاحياته حتى صار يوصف بالديكتاتور، وأصدرت سلطاته أحكاما بالإعدام على قيادات حركة "النهضة"، والأشغال الشقة المؤبدة على زعيمها راشد الغنوشي.

أو في عهد زين العابدين بن علي (وصل إلى السلطة عام 1987) الذي رهن بقاءه في السلطة بشعار محاربة التهديد الإسلامي، وشن عدة حملات على الحركة الإسلامية.

فقد شهد العام 1989 انتخابات تشريعية شاركت فيها حركة "النهضة" الإسلامية تحت لوائح مستقلة، وهي الحركة التاريخية التي تمثل التيار الإسلامي في تونس. فحصلت على حوالي20% من الأصوات حسب اعتراف السلطة، بما أهلها لتكون بمثابة خصم سياسي للنظام الحاكم، الذي بدأ في مواجهتها، خاصة بعد تقدمها بطلب الحصول على ترخيص قانوني جوبه بالرفض من طرف السلطة.

ومع مطلع العام 1990 بدأت نذر الصدام بين الحركة والسلطة، التي تبين لها تعاظم قوة التيار الإسلامي واتساع قاعدته الشعبية، فشنت حملة دعائية تهدف إلى عزل الحركة وتشويهها. وقد بلغت المواجهة أوجها في مايو 1991 إذ قالت الحكومة إنها أفشلت مؤامرة لقلب نظام الحكم واغتيال الرئيس بن علي. فشنت قوات الأمن حملة شديدة على أعضاء الحركة ومؤيديها، كان أعنفها في أغسطس 1992 عندما اعتقلت 8000 شخص, وحكمت المحاكم العسكرية على 256 قياديا وعضوا في الحركة بأحكام وصلت إلى السجن مدى الحياة، ولم تتوقف الملاحقات والاعتقالات.

وفي غمرة المواجهة الدامية مع النهضة تقلصت الدولة إلى جهاز أمني لملاحقة الإسلاميين وكافة مظاهر التدين في المجتمع.

نشأت الحركة الإسلامية في تونس أواخر الستينيات من القرن الماضي مستلهمة تجربة الإخوان المسلمين في مصر، ومتخذة من أفكار حسن البنا مرجعية لها، وكانت الحركة في بدايتها أشبه برد فعل على مشروع بورقيبة العلماني الذي سعى إلى زرع العلمانية في بنية المجتمع من خلال عدد من الإجراءات المخالفة للشريعة الإسلامية كان أبرزها إغلاق مؤسسة جامع الزيتونية، ومنع تعدد الزوجات، وجعل الطلاق بأيدي المحاكم، ومساواة المرأة بالرجل في الميراث، ناهيك عن إجراءات أخرى كثيرة كان هدفها نقل تونس الإسلامية إلى تونس العلمانية على غرار نموذج مصطفى كمال أتاتورك في تركيا.

وبينما لم يكن أحد يولي تنظيمات الحركة الإسلامية اهتماما يذكر؛ في هذا الوقت، على اعتبار أنها ستنتهي ببطء، إلا أنها وعلى العكس من ذلك نمت بسرعة لتصبح ظاهرة أساسية في الجامعات والمساجد والشوارع.

لم يهتم الإسلاميون خلال هذه المرحلة بالانخراط في العمل السياسي؛ إذ لم تختلف الحركة الإسلامية التونسية عند نشأتها عن بقية حركات الإصلاح الإسلامي، بل أكدت النواحي التعبدية، واقتصر خطابها على الموضوعات التي أولتها اهتمامًا خاصًا، مثل: ضرورة التمسك بالإسلام.

ولم يرَ النظام في الحركة الإسلامية خلال هذه الفترة خطرًا يمثل تهديدًا للشرعية، كما أن الحركة رأت أن وقوع الدولة التونسية في أيدي اليسار أشد خطرًا من استمرار النظام؛ لذلك ساد نوع من التعايش بين الطرفين، وإنْ حمل في طياته بذور الصدام.

لكن مع أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات أصبح الإسلاميون مسار جدل كبير في المجتمع التونسي، وصاروا ذا كيان فعال.

لجأت الحركة إلى تكثيف أنشطتها السياسية، وتحولت إلى حركة سياسية علنية، وأولت اهتمامًا خاصًا بالموضوعات الاجتماعية والسياسية.

يقول صلاح الدين الجورشي: "سارت الحركة الإسلامية في تونس في بدايتها في خط مواز لجماعة التبليغ التي نشأت في نفس الفترة، ومن اللافت للنظر أن الحركة الإسلامية لم يكن لها بناء تنظيمي، ولذا تبنت فكر التبليغ".

وفي العام 1973 نشأت خلية نشيطة لحزب التحرير، إضافة إلى مجموعة صغيرة أطلقت على نفسها "الطلائع" لكنها ظلت حركات ضعيفة وسرية.

ولذلك تعتبر الحركة الأساسية الإسلامية في تونس هي "حركة النهضة". وبالرغم من تأثرها في بداياتها بالإخوان المسلمين في مصر إلا أن هذا التأثر تراجع بشكل ملحوظ ، حتى إن السيد راشد الغنوشي يعتبر أن حركة الإخوان حليف ولكنها ليست مرجعية، على حد قول الجرشي.

وبرغم بروز ظاهرة الإسلاميين المستقلين على السطح في تونس إلا أن حركة النهضة تبقى هي الأكثر قدرة على ترتيب أولوياتها بشكل يجعلها ذات وزن في المرحلة المقبلة. ولكنها تجد منافسة من التيار السلفي المتصاعد، إلا أن معرفة حجم هذه المنافسة يبقى محكوما بما ستنول إليه الأوضاع في المستقبل، وكيف ستتعامل معهم السلطة في المرحلة القادمة؟ وهل ستستمر في سياسة الإقصاء أم يمكن أن نشهد اندماجا للإسلاميين في السياسة؟.

الفصل الثاني

الإسلاميون في تونس بعد " ثورة الياسمين "

القسم الأول

الإسلاميون و" ثورة الياسمين "

عملت قيادات فرع الإخوان في تونس ممثلا في حركة النهضة المحظورة قانونا،علي قطف ثمرة تحرك شعبي لا صلة لهم به، فبادر راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التونسية المقيم بفرنسا وعضو مكتب الإرشاد العالمي، إلي دعوة الشباب التونسي لأن يكون في حالة تعبئة عامة لعدم هدم الثورة.

وفي الوقت الذي اكد الغنوشي عودته إلي البلاد للمشاركة في كعكة تشكيل الحكومة، فإنه حرص علي التقرب إلي الجيش قائلا إن الشباب كان يفر إلي حضن الجيش الذي ركز كل جهوده في الحفاظ علي المؤسسات وملاحقة أتباع بن علي الفاسدين والفارين، وفي مغالطة واضحة قال "إن الحركة الإسلامية كانت الوقود الذي ساعد علي انتفاضة الشعب التونسي ضد نظام بن علي"، مطالبا بإتاحة الفرصة للإسلاميين للحكم في تونس.

في الوقت نفسه راح منصور الزريدي، القيادي بحزب النهضة يقول إن الحرب التي شنها بن علي ضد الإسلاميين طالت الآلاف، فضلاً عن المشردين خارج البلاد وكأنه يطالب بنصيب كبير للإسلاميين في الحكم ضمن الأطياف التي ستشكل الدولة بعد الحكومة المؤقتة، مستغلا كما أنها تأتي تأكيد رئيس الوزراء التونسي في تصريحات علي أن السياسيين المنفيين في وسعهم العودة إلي بلادهم عقب انهيار نظام الرئيس المخلوع.

علي الانترنت راحت الحركة تنشر صورا ومقاطع فيديو تتضمن عبارات وهتافات دينية ودعاوي لأن تكون تونس صوت الإسلام والعروبة علاوة علي وصف الرئيس المخلوع وعائلته بأعداء الله وأعداء الدين، في محاولة لتصوير الثورة علي انها ثورة الإسلاميين ضد نظام الحكم العلماني الذي وضعه الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة.

مواقف الإخوان الانتهازية تتناقض مع طبيعة تواجدهم المحدود في الشارع السياسي التونسي، فعلاوة علي الضربات الامنية المتلاحقة والملاحقات التي تعرض لها قيادات التنظيم هناك، يأتي الانقسام الفكري والتنظيمي بين الشكل التقليدي للاخوان ممثلا في حركة النهضة التي تضم خليطا غير متجانس من الأفكار والخطابات، والشكل الأكثر تطورا ويتجسد فيما يسمي بحركة "الإسلاميين التقدميين" التي اجرت عملية مراجعات شاملة لتاريخ حركة الإخوان خاصة منهج حسن البنا، وسيد قطب ووجدت انه لا تستطيع أن يستوعب المتغيرات الموجودة في الواقع ورفضت التعلق بأي ضوابط تنظيمية.

في هذا السياق لا يمكن تجاهل موقف الجماعة الإسلامية التي هللت بالانقلاب الذي حدث واعتبرته نصرا علي العلمانية المتطرفة التي قالت انها اختطفت "تونس " من أحضان أمتها العربية والإسلامية، وكان الثورة التي حدثت لا تختلف عن ثورة الخوميني في إيران.

وقال فانسن جيسير، (الخبير الفرنسي في الحركات الإسلامية، والتحولات الاجتماعية والسياسية بتونس)، إن الإسلاميين التونسيين، خاصة أعضاء حركة النهضة، أخطأوا الموعد مع ثورة الياسمين التي كانت لها أسباب في الأزمة الاجتماعية والسياسية، أكثر منها دينية وأخلاقية. وأضاف صاحب كتابي "الإسلاموفوبيا الجديدة" و"المرض الاستبدادي بتونس"، في مقابلة مع الموقع الفرنسي المختص"عالم الأديان"، نشرت اليوم الثلاثاء25يناير2011، أن النشطاء الإسلاميين والأئمة كانوا جميعا غائبين عن التظاهرات الاحتجاجية وعن الحركات السرية التي نظمت الاحتجاجات.

وللبرهنة على ذلك، أشار جيسير إلى إبعاد التونسيين لقريب بنعلي صخر الماطيري، الذي كان يعد نفسه لخلافة بن علي حسب صحيفة ليكسبريس، ليجعل منها جمهورية إسلامية. هذا الرجل هو الذي أنشأ إذاعة دينية حرة، ومصرف الزيتونة للمعاملات المالية الإسلامية، كما أنشأ عدة جمعيات مدنية إسلامية. ومع أن هذا الوجه كان يقدم على أنه

الاختيار الديني التقي لنظام بنعلي، إلا أن الشعب طرده، على حد تعبير الخبير الفرنسي الباحث في معهد الدراسات والبحوث حول العالم العربي والإسلامي بفرنسا، والباحث بالمركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي.

وردا عن سؤال حول سعي بن علي للوقوف حائط صد ضد صعود الإسلاميين، قال جيسير إن النظام المخلوع كان قائما على الازدواجية، ففي الوقت الذي كان يرفع فيه فزاعة الإسلاميين معلنا نفسه حاميا للغرب منهم، فإنه كان يلعب بورقة الإسلام الشعبي عن طريق قريبه الماطيري، وتلك لعبة لم يتقنها الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة الذي ظل يردد أن تونس بلد مسلم مع علمنة سريعة، إلا أنه مقتله كان في تبنيه سياسة "التنمية قبل الصيام".

وحتى قبيل هروبه، كان بن علي يحرص على الظهور بمظهر ديني في الفضاء العام، فيحضر دروسا دينية، ويروج لأدائه مناسك الحج والعمرة إعلاميا، وإذا كان بورقيبة لم يسحب الإسلام من الدستور ومن الدولة، فإن بن علي استخدم الدين الإسلامي لتزيين صورته الدينية وتعزيز سلطته السياسية.

وحول المستقبل السياسي للإسلاميين التونسيين، اعتبر المتحدث الفرنسي أنه في حالة سيطرة الجيش، فإنهم قد يعودون للواجهة، مع العلم أنهم موجودون في المجتمع والهيئات المدنية، وضرب جيسير لذلك مثلا بقوله إن 40 بالمئة من المحامين قريبون من حركة النهضة، فضلا عن نمو ملحوظ للمجموعات السلفية بتونس في الأعوام الأخيرة.

وخلص جيسير إلى أن تونس تتوجه نحو شيء جديد، وإذا كانت هي البلد العربي الأول الذي أطاح بطاغيته، فإن موجة غير مسبوقة من الانتعاش والأمل ستهب على البلدان المسلمة الأخرى.

القسم الثاني:

الإسلاميون وبناء الدولة في تونس

صعود تيار الإسلام السياسي الذي تعطيه التوقعات واستطلاعات الرأي نسبا عالية تؤهله لقيادة الدولة وممارسة الحكم : حصلت حركة النهضة في تونس على 41% منحتها 89 مقعدا من أصل 217 . إن التجربة الانتخابية في تونس والتي أعطت الصدارة لحركة النهضة الإسلامية ، يمكنها طمأنت التيار الليبرالي لاعتبارات ثلاثة :

ـ الاعتبار الأول : أن الشعب التونسي تحرر من سلطة الخوف وكسَر أغلاله باقتناع منه وإرادة دون أن يتأثر بمحيطه الإقليمي ، بل هو من أثر فيه . ولا شك أن الشعب الذي أسقط نظاما قمعيا بأقل تكلفة وفي مدة زمنية محدودة ، لن يفقد روح الحرية والانعتاق أمام حكومة إسلامية هو من حمَلها إلى السلطة ويملك وسائل إسقاطها .

ـ الاعتبار الثاني : أن قادة حركة النهضة ومُنَظريها ، وخاصة الشيخ الغنوشي ، أعلنوا ـ قبل الانتخابات وبعدها ـ احترامهم لاختيارات الشعب التونسي والتزامهم بتحصين الحقوق والمكتسبات والوفاء بتعهدات الحكومات السابقة .

ففي ندوة صحفية يوم 27 أكتوبر قال راشد الغنونشي (لا نزال أشد إيمانا بالوفاق لبناء دولة الديمقراطية سواء في الحكومة أو في المجلس التأسيسي فالحكم يجب أن يدار بالوفاق والدستور يجب أن يكتب بالوفاق».

وأضاف «سنسعى إلى إخواننا في الوطن بكل اتجاهاتهم مادين أيدينا طارقين أبوابهم للمشاركة معنا في بناء تونس ونرجو كما جمعتهم السجون أن يجمعهم الوعي بأن الديمقراطية للجميع وإلا فلن تكون لأحد».

كما وجه رسالة إلى نساء تونس قائلا إن «النهضة» تلتزم بتعزيز مكاسبهن وتفعيل دورهن في صناعة القرار السياسي، وسيكون للمرأة حضور في الحكومة كما في المجلس التأسيسي ونحن نفضّل أن تكون هذه المرأة كما في «النهضة» تمثل تونس متحجبة أو غير متحجبة».

- الاعتبار الثالث : الضغوط الدولية التي ستكون عليه في حالة جنوح الإسلاميين إلى خرق حقوق الإنسان ومحاولة إقامة نظام استبدادي ، خصوصا وأن تونس بحاجة إلى مساعدات دولية لإعادة بناء اقتصادها وتشجيع الاستثمارات قصد امتصاص الأعداد المتزايدة من العاطلين الذين يشكلون عبئا على الدولة .

كل هذه المعطيات ستفرض على حكام تونس الجدد اعتماد الديمقراطية في تدبير الشأن العام . فالمشكل لا يتعلق بالإسلام كدين ، وإنما بالقراءة السياسية للنصوص الدينية . ولعل تجربة الإسلاميين في تركيا تكرس التصالح بين الإسلام والديمقراطية وتعطي صورة مغايرة للتي تروجها التنظيمات الإسلامية في العالم العربي التي تصادم بين الإسلام والديمقراطية .

و يرى العديد من المفكرين والإعلاميين أنّ الثورات العربية تواجه تحديات كفيلة بإجهاض منجزاتها، والتوقعات بأنّ المنطقة ستشهد تجاذبات سياسية حادة تهدد مكتسبات الثورة، نظرا لتباين مرجعيات التيارات السياسية في دول الربيع العربي، وحرص كل منها على تعزيز حضورها في السلطة بعد سقوط النظام أو إصلاحه، ومن هنا تظهر الحاجة لمناقشة التحديات التي تواجه الإسلاميين خلال الربيع العربي وما بعدها و سبل تجاوزها.

وفي هذا الاطار جاءت الندوةَ التي عقدت الاسبوع الماضي في عمان لتناقش قضية «الإسلاميون والحكم» في زمن الثورات العربية. التي نظّمها مركز دراسات الشرق الأوسط على مدى ست جلسات، جمعت قيادات إسلامية ومفكرين وباحثين ينتمون لعشر دول عربية ثلاث منها شهدت سقوط الأنظمة الحاكمة وصعود القوى الإسلامية التي كانت تعاني القمع والظلم والاستبداد.

اوصت الندوة بضرورة أن يرسل الإسلاميون «رسائل تطمين» لمصلحة إنجاز أهداف الثورات وحركات الإصلاح، منها تطمين الشعب الذي اختار الإسلاميين من أجل تمثيله تمثيلا حقيقيا، واخرى تطمئن القوى السياسية الشريكة في الدولة، بأنّها شريك حقيقي في صياغة مستقبل البلاد وقيادة دفتها.

هذه التوصيات عكست الهواجس العميقة التي يواجه بها الاسلاميين والتي تعبر عن مخاوف بامكانية استبداد الاسلاميين بالسلطة وتكرار تجربة القوميين واليساريين في العديد من الدول العربية ، بيد ان الحقائق التي فرضها الربيع العربي- كنتاج لثورة الشعوب العربية وليس نتاجا لانقلابات او صفقات سياسية عقدتها النخب مع قوى استعمارية او دولية لاحتكار السلطة- مثلت احد اهم العوامل الضامنه لمستقبل الربيع العربي والحاكم الموضوعي لضبط نشاط الاسلاميين وحركتهم حالهم في ذالك حال سائر القوى التي تماهت وانسجمت مع هذا الربيع وانجازاته، غير ان التحديات لن والمخاوف لن تنتهي بمجرد الاستناد الى هذه الحقائق اذا يقع على عاتق القوى السياسية وعلى راسها الاسلامية ان ترتقي بوعيها وادائها الى مستوى الحفاظ على هذا الربيع واتمامه.

يرى الباحث في الدراسات الإستراتيجية د.محمد المصري أنّ من أهم التحديات هو التخوف من الإسلاميين وطريقة إدارتهم للحكم ما بعد سقوط الأنظمة المستبدة والفاسدة، مشيراً إلى أنّ من أهم جوانب هذا التخوف إعادة الإسلاميين ممارسة الاستبداد وتقييد الحريات الشخصية والعامة وإقصاء الآخر باسم الدين.

ويعتقد أنّ النموذج التونسي الممثّل بحركة النهضة الإسلامية، هو نموذج من المستوى الرفيع فاق كل التوقعات وتجاوز النموذج التركي، من خلال كلام رئيسها الغنوشي الذي أعطى تطمينات للمجتمع التونسي بأنّ الحركة تحترم التعددية الحزبية وتداول السلطة بطريقة ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمرأة والحريات الشخصية والانتماءات الفكرية.

ويعتبر المصري أنّ الإسلاميين يشكّلون قوة في غالبية الدول العربية، لذلك عليهم أن يثبتوا صدق أقوالهم وإلاّ ثارت عليهم الشعوب بـ»ربيع» جديد، لأنّ المواطن العربي أصبح سيد الموقف.

أستاذ العلوم السياسية بجامعتي قطر والقاهرة إبراهيم عرفات يقول في هذا الشأن : «إنّ تلاحم الجماهير في الميادين للمطالبة بسقوط الأنظمة لا يعني أنّ مواقفها ستكون منسجمة في المستقبل»، وأرجع ذلك إلى أنّ «أوقات الأزمة تختلف عن الوضع الاعتيادي»، محذّرا من خطر العقلية الإقصائية على مستقبل الثورات، وأضاف أنّ المنطقة العربية لن تستوعب تداعيات الثورة قبل مرور مدة طويلة، وإسدال الستار على محاكمات الأنظمة التي أطاحت بها الشعوب. وأكّد ضرورة أن تتجاوز الثورة خطاب التهليل والفرحة إلى التعقل، من أجل تغيير منظومة القيم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، والتعالي على تصنيف المكونات السياسية إلى إسلاميين وليبراليين.

ووفقا لعرفات، يواجه الربيع العربي خطر الثورة المضادة، وحرص التيارات السياسية على اقتسام الغنائم حتى قبل الإنجاز الجوهري المتمثّل في تحقيق الديمقراطية، إلى جانب التوقعات المتزايدة وتصاعد المطالب الثورية. وأشار عرفات إلى أنّ طبيعة العلاقات الدولية تجعل التدخل الأجنبي، في مرحلة ما بعد الثورة، أمرا متوقعا، لكن يجب عدم المبالغة في التهويل من خطر هذا التدخل، حسب تعبيره.

أمّا رئيس قسم البحوث بمركز الجزيرة للدراسات رفيق عبد السلام، فتوقع أن يخيِّم القلق وغياب اليقين على المنطقة العربية، لأنّ الثورة فعل عميق تتغيّر معه البنى الاجتماعية، ويحدث اضطرابا في الأطر والآليات السياسية والفكرية. ونبّه إلى أنّ «هذا الاضطراب» سيكون أقل حدة في تونس ومصر، لأنّ الثورة في كلا البلدين لم يصاحبها رعب، بل شهدت حالة من التضامن الشعبي والتماسك الاجتماعي. واعتبر أنّ تنظيم انتخابات شفافة سيخلق شرعية شعبية، ويضع حدا للتجاذبات التي تشهدها الساحة إزاء الشرعية الثورية، كما سيبيّن مدى استعداد التيارات السياسية لقبول شراكة من أجل قيادة ما بعد الثورة، والتوحد خلف مطالب التغيير. كما توقع أن تتشكّل قيادة ما بعد الثورة من القوى الجديدة وبقايا الأنظمة المخلوعة، بما فيها الأمن والجيش، مشيرا إلى أنّ الثورة في كل من مصر وتونس وقفت بمنتصف الطريق عندما رضيت بالعسكر بديلا عن النظام، ونبّه إلى أنّ الوضع في ليبيا سيكون أكثر تعقيدا، نظرا للتدخل الخارجي ووجود رؤية سياسية معينة لدى من حملوا السلاح، مما يعزز من احتمال حدوث تجاذبات سياسية حادة تؤثّر على إدارة البلد بعد سقوط النظام.

أمّا المعارض والكاتب السوري ياسر سعد الدين، فقال أنّ «القوى الخارجية ستلعب دورا كبيرا في التشويش على إدارة الثورات العربية عبر وكلائها في الداخل، ونفوذها الإعلامي على الساحة الدولية». ولفت إلى أنّ المنطقة بحاجة لعقل سياسي يتجاوز التركيز على سقوط الأنظمة إلى الوعي بخطورة استبدال الدكتاتورية بالفوضى، محذّرا من ثقافة الإقصاء «المتجذّرة في عقول المعارضين».

من خلال استعراض هذه الاراء يتضح ان هاجس الخوف من الاسلاميين وقدرتهم على تطوير ادائهم الديمقراطي والتفاعل مع سائر القوى السياسية في مناخ ديمقراطي هو احد ابرز التحديات، وهو تحدي ذو طابع ذاتي في حين ان التحدي السياسي الخارجي وقوى الثورة المضاده تمثل الخطر الثانوي بحسب راي الكثير من الباحثين والمراقبين وهي ملاحظات يجب اخذها بعين الاعتبار، ولعلها السبب الحقيقي الذي يقف خلف رسائل التطمين التي وجهها الاسلاميين للشارع العربي.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذا البحث أن ندرس شيء عن الحركات الإسلامية في تونس متمثلا بحركة النهضة ودرسنا نشأتها وتاريخها وأبز التحديات التي واجهتها منذ تأسيسها , ووصولها إلى السلطة في تونس وأبرز الانتقادات التي وجهت إليهم

ويبقى لنا أن نقول هل ستستطيع حركة النهضة في تونس من عرض مفهوم جديد للحكم الإسلامي وطرح نظام سياسي جديد يتقبله الجميع؟؟؟.

المراجع

1- موقع حزب حركة النهضة في تونس (www.ennahdna.tn).

2- كتاب من تجربة الحركة الإسلامية في تونس ; للشيخ راشد الغنوشي.

3- مقال : الإسلاميون في تونس...لماذا غابو عن المشهد؟(علي عبد العال) 2011/1/17موقع المسلم (www.almoslim.net).

4- محاولات الإسلاميون لقطف ثورة الياسمين(حسام السعداوي)2011/1/19 (www.rosaonline.net) .

5- الإسلاميون أخطأوا الموعد مع ثورة الياسمين (فانسن جيسير، الخبير الفرنسي في الحركات الإسلامية)(www.islahonline.net).

6- التحديات التي تواجه الإسلاميين بعد الربيع العربي ورسائل التطمين(محمود الحسن)(www.assabeel.net).